

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على التعديل الحادي عشر لاتفاقية المساعدة
بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة
والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة ١٥١ من الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(مادة وحيدة)

وُفق على التعديل الحادي عشر لاتفاقية المساعدة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٩ أكتوبر سنة ٢٠١٨ م)

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٤٠ هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ٢٠١٨ م).

اتفاقية مساعدة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية رقم (٢٩٤/١) (٢٦٣ - ٢٩٤)

التعديل الحادي عشر

لاتفاقية المساعدة

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

: بتاريخ

هذا التعديل الحادي عشر المؤرخ ٢٠٠٥ لاتفاقية المساعدة الموقعة في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥ بين جمهورية مصر العربية (ج.م.ع/المتلقى) والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ، التعديل الأخير بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧ (المعدلة ، "اتفاقية مساعدة") .

بند ١ - التعديل - تعديل اتفاقية المساعدة كما يلي :

(أ) تعديل المادة ٣ البند ١-٣(أ) بحذف عبارة "مائة وتسعه عشر مليوناً واثنين وسبعين ألفاً وبعمائة واثنين وستين دولاراً أمريكيًا ٧٦٢,٧٢,١١٩ دolarًا أمريكيًا" ويحل محلها عبارة مائة وأربعة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثة دولار أمريكي ٣٤٤,١٢٤ دولارات الأمريكية" .

(ب) تمحظ المادة ٣ بند ١-٣(ب) بالكامل ويحل محلها عبارة "(ب) إجمالي المتوقع لمساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . سيكون إجمالي المتوقع لمساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتحقيق الهدف مائة وأربعة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثة دولار أمريكي ٣٤٤,١٢٤ دolar أمريكي)" .

(ج) تعديل المادة ٤ فقرة (أ) بحذف عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠١٩" ويحل محلها عبارة "٣٠ ديسمبر ٢٠٢١" .

(د) يحذف بالكامل الملحق رقم (١) من اتفاقية المساعدة ويحل محله الملحق رقم (١) المرفق بهذا التعديل .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل الحادي عشر باللغتين العربية والإنجليزية . وفي حالة وجود اختلاف أو غموض في التفسير بين النصين يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - الاتفاقية بالكامل :

بخلاف ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة ومحتفظة بكامل قوتها وأثارها القانونية وفقاً لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - السريان :

يدخل هذا التعديل الحادي عشر حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٥ - التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية الالزامية للتصديق على هذا التعديل الحادي عشر وتخطر الوكالة فور إقام التصديق .

واشهاداً على ما تقدم فإن جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل الحادي عشر بأسمائهم وتم تسليمه في القاهرة بتاريخ .

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

(التوقيع)

الاسم / شيري ف. كارلين

الوظيفة : مديرية الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية / مصر

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

(التوقيع)

الاسم / سحر أحمد نصر

الوظيفة : وزيرة الاستثمار

والتعاون الدولي

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بالتعديل الحادي عشر فقد وقع ممثلها عليه باسمه .

وزارة العدل

التوقيع : (إمضاء)

الاسم / محمد حسام عبد الرحيم

الوظيفة : وزير العدل

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بالتعديل الحادي عشر فقد وقع مثلكها عليه باسمه .

وزارة التضامن الاجتماعي

التوقيع : (إمضاء)

الاسم / غادة والي

الوظيفة : وزيرة التضامن الاجتماعي

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بالتعديل الحادي عشر فقد وقع مثلكها عليه باسمه .

المجلس القومي للمرأة

التوقيع : (إمضاء)

الاسم / مايا مرسى

الوظيفة : رئيس المجلس القومي للمرأة

المجهة المنفذة

من أجل علم المجهة المنفذة بالتعديل الحادي عشر فقد وقع ممثلها عليه باسمه .

المجلس القومي للأمومة والطفولة

التوقيع : (إمضاء)

الاسم / عزة العشماوي

الوظيفة : أمين عام المجلس القومي للأمومة والطفولة

الملحق المعدل (قم ١)**الوصف التفصيلي****للتعديل الحادي عشر****لاتفاقية المساعدة لمبادرات الإدارة الحكومية****وبنماج المشاركة رقم (٢٩٤/١-٢٦٣)**

ملاحظة : يتضمن هذا التعديل الأنشطة الحالية فقط و/أو الأنشطة المستقبلية في إطار هذه الاتفاقية . هذا التعديل لا يحل محل أو يعدل استبدالاً للأنشطة المنفذة وفقاً لبنود الاتفاقية الأصلية والتعديلات السابقة لها ، بما في ذلك الإصدارات السابقة لهذا الملحق رقم (١) .

١ - مقدمة :

يصف هذا الملحق (١) المعدل الأنشطة التي يتعين تنفيذها باستخدام الأموال المخصصة لهذا الاتفاق . ولا يفسر أي أمر مما يرد بهذا الملحق (١) على أنه تعديل لأي من التعريفات أو الشروط الواردة في هذه الاتفاقية . وفي حدود تعريفات ومجالات وعناصر البرنامج الواردة في البنددين (١-٢) و(٢-٢) ، يجوز تعديل هذا الملحق (١) باتفاق مكتوب للممثلين دون الحاجة إلى تعديل رسمي لاتفاقية على ألا يتم تغيير الهدف ومجالات البرنامج وعناصر البرنامج المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا الاتفاق .

٢ - خلفية :

لعقود مضت تعاونت الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية في تنفيذ مبادرات الإدارة الحكومية وبنماج المشاركة بما في ذلك البرامج الخاصة بالمجتمع المدني ، والحكومة المحلية ، والخدمات القانونية . تعد الإدارة الحكومية الرشيدة ومشاركة المواطنين في الحياة العامة هي أمور بالغة الأهمية لتسهيل وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية . وتناول اتفاقية المساعدة المكونات الهامة لبرامج تعديل الديمقراطية . وبعد وجود منظومة قضائية سليمة هو مطلب ضروري للاقتصاد الحديث لضمان حقوق المواطنين في الإجراءات القانونية .

و بما أن المرأة تمثل نصف المجتمع المصري تقريراً ، فإن منع كافة أشكال العنف ضد المرأة يعتبر أولوية هامة للحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . إن تحسين إدارة العمليات الانتخابية وزيادة مشاركة المواطنين فيها أمر جوهري لخلق بيئة تمكينية تتبع إجراء انتخابات تتسم بالصدقية تقوم على أساس الإدارة المهنية للعملية الانتخابية .

٣ - التمويل :

المخطة المالية : المخطة المالية للبرنامج موضحة بالجداول المرفقة (الملحق رقم ١ ، المرقق رقم ١) المخطة المالية للبرنامج .

ويجوز لمثلي طرف في الاتفاق إدخال تعديلات على المخطة المالية دون الحاجة إلى إصدار تعديل رسمي للاتفاق إذا كانت هذه التعديلات لا تؤدي إلى (١) تجاوز مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمبلغ المحدد في البند (١-٣) من الاتفاقية ، أو (٢) تقليل مساهمة المتلقى من المنحة عن المبلغ المنصوص عليه في القسم (٢-٣) من الاتفاقية .

٤ - النتائج المرجوة والمؤشرات :

النتائج المرجوة :

رفع كفاءة وفاعلية المؤسسات القضائية والقطاع القانوني .

تحسين البيئة القانونية وإدارة الانتخابات .

زيادة وعي المواطنين بالعمليات السياسية .

تعزيز القدرة المؤسسية على معالجة قضايا حقوق الإنسان .

تعزيز قدرات المجتمع المدني لحماية الفئات المهمشة من السكان .

المؤشرات التوضيحية :

سيادة القانون :

عدد القضاة وأعضاء المنظومة القضائية المدربين بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

أن تتعكس نسبة القضاة المدربين على تحسين مهارات إدارة القضايا .

أن تتعكس نسبة القضاة المشاركون على تحسين فهم الأمور القانونية الهامة .
عدد طلاب الحقوق ، والمحامين ، والقضاة ، وموظفي المحاكم المستفیدین من تحسين
الأدوات أو المناهج التعليمية .

دعم الانتخابات :

عدد مسئولي الانتخابات المدربين .
عدد المواطنين الذين يتلقون التدريب على الاقتراع والحقوق المدنية .

حقوق الإنسان :

عدد القوانين، والسياسات، أو الإجراءات التي تم صياغتها، وعرضها ، أو اعتمادها
لتحسين منع أو الاستجابة للعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع على المستوى الإقليمي ،
أو القومي ، أو المحلي .

عدد المواطنين الذين حصلوا على خدمات منع العنف القائم على النوع (مثل الخدمات ،
الصحية ، والقانونية ، والاستشارات النفسية والاجتماعية ، والملاجيء ، وخطوط الاتصال
الساخنة ، وغيرها) .

نسبة المواطنين المستهدفين الذين ينظرون إلى العنف القائم على النوع على أنه أمر
غير مقبول .

٥ - الأنشطة :

يجب أن تلبي الأنشطة المنفذة وفقاً لهذا الاتفاق معايير اختيار محددة (كما هو وارد أدناه).
وتشمل هذه المعايير التوافق مع الهدف ، ووجود علاقة واضحة مع النتائج المرجوة وتحديد
الأنشطة وتکاليفها المقترحة بما يتتوافق مع المزايا المتوقعة .

سيادة القانون :

سوف يساعد برنامج سيادة القانون في : (أ) زيادة معرفة القضاة بالقانون وتعزيز
قدرتهم على أداء واجباتهم في الوقت بشكل منصف وتعزيز إدارة إجراءات التقاضي وما
بعد التقاضي ، (ب) إمداد القضاة ، وموظفي الإداريين والفنين المعاونين لهم بالمعرفة

الضرورية والمهارات والقدرات لتنفيذ مبادرات الإصلاح وضمان استدامتها ، (ج) تسهيل الحصول على الخدمات القضائية ولا سيما بالنسبة للنساء والمتهمين الجنائيين القراء والمساهمة في حصول هؤلاء المواطنين على العدالة ، (د) دعم التنمية المؤسسية لوزارة العدل من خلال توفير التعليم المستمر والتدريب المهني للقضاة والموظفين الإداريين ، و(هـ) دعم وزارة العدل في إنشاء أكاديمية جديدة للتدريب القضائي من خلال تطوير مناهج شاملة وتحسين قدرات المدربين من المركز الوطني للتدريب القضائي الحالي . وتتضمن الأنشطة المحددة ما يلي :

دعم التطوير المؤسسي لوزارة العدل والجهات التابعة لها من خلال توفير برامج التدريب المتخصصة للقضاة والموظفين في المنظومة القضائية . وسوف يتم تحديد الموضوعات استناداً على تقييم الحاجات وقد تتضمن الموضوعات المتعلقة بالقانون الدولي والقوانين المصرية الصادرة مؤخراً وإدارة العدالة الجنائية وتسوية النزاعات التجارية والمالية وتحسين القدرات الفنية والإدارية .

بناء القدرات المؤسسية للمركز القومي للدراسات القضائية والأكاديمية القضائية المخطط إنشاؤها وكذلك المحاكم المستهدفة لتقديم التدريبات الفعالة ذات الصلة فنياً وتعزيز مهارات أعضاء هيئة التدريس من خلال برامج تدريب المدربين .

بناء المعرفة بأفضل الممارسات في التعليم القضائي وأساليب التدريس من خلال الجولات الدراسية الدولية المقارنة ذات الصلة .

دعم الانتخابات :

سوف يساهم نشاط دعم الانتخابات في : (أ) تحسين إدارة العمليات الانتخابية ، و(ب) زيادة فهم المواطنين ومشاركتهم في العمليات الانتخابية ، و(ج) توفير المعلومات للإصلاحات الانتخابية وصنع القرار . من خلال هذه الأهداف ، سوف يتم نقل المعرفة وبناء قدرات العديد من الجهات المعنية المشاركة في العمليات الانتخابية والسياسية . ويهدف هذا الدعم إلى خلق بيئة تكنولوجية تتيح إجراء انتخابات حرة نزيهة تستند إلى إدارة مهنية للعمليات الانتخابية . وسوف تشمل الأنشطة المحددة ما يلي :

دعم التطوير المستمر للعمليات الديمقراطية والانتخابية والسياسية في مصر من خلال العمل على تحقيق الأهداف التالية : تحسين إدارة العمليات الانتخابية ، وزيادة فهم ومشاركة المواطنين ، وتوفير المعلومات للمناقشات وصنع القرار فيما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية .

نقل المعرفة وبناء قدرات العديد من الجهات المعنية المشاركة في العمليات الانتخابية والسياسية .

حقوق الإنسان :

سوف يساهم نشاط حقوق الإنسان في : (أ) تحسين الأطر السياسية والقانونية للتعامل مع ومنع كافة أشكال العنف ضد المرأة (ب) تعزيز القدرات المؤسسية للمستجيبين الأولين ومكتب الشكاوى التابع للمجلس القومى للمرأة لتقديم خدمات أفضل للنساء اللائي تعرضن لأعمال عنف ، (ج) دعم التدخلات المجتمعية لمنع العنف وحماية الضحايا ، (د) دعم الأحياء الآمنة والمجتمعات الخالية من العنف ضد المرأة من خلال زيادة قدرات مبادرات مكافحة التحرش الجنسي وكافة أشكال العنف ضد المرأة وتوسيع نطاقها الجغرافي والتنسيق بينها ، (ه) تحديث قدرات نظم الإبلاغ المحلية والوطنية التي تقدم الخدمات لضحايا العنف ، (و) دعم أنشطة زيادة الوعي لتغيير مفهوم العنف ضد المرأة وثقافة إلقاء اللوم على الضحية ، (ز) معالجة قضايا ختان الإناث والزواج المبكر والموسمي في نطاق إطار أوسع لتمكين الفتيات بهدف تعزيز فرصهن الاجتماعية ، والتعليمية ، والاقتصادية في المستقبل ، (ح) دعم آليات الإحالات لتحديد ضحايا ختان الإناث والعنف ضد المرأة والزواج المبكر والموسمي ، وزيادة إنفاذ القوانين فيما يتعلق بهذه القضايا ، (ط) إمداد الفتيات المراهقات بالمهارات الحياتية والقيم الهامة التي من شأنها إحداث تغيير إيجابي في حياتهن من خلال تطوير المناهج والتدريب والتفاعل مع الآباء وقادة المجتمع لخلق بيئة تمكينية للفتيات المراهقات .

سوف يعمل هذا النشاط بالتحديد على :

العمل مع الشركاء المحليين والحكومة المصرية لتعزيز الأطر السياسية والقانونية للتعامل مع كافة أشكال العنف ضد المرأة ومنعها .

التركيز على بناء القدرات المؤسسية للمستجيبين الأولين ومكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومى للمرأة ، وملاجيء ضحايا العنف ضد المرأة وتحسين الخدمات القانونية والنفسية المقدمة لضحايا العنف ضد المرأة .

زيادة الخدمات القانونية المقدمة للنساء في المناطق المستهدفة من خلال جلسات زيادة الوعي ، وتقديم الدعاوى القضائية ضد المتحرشين جنسياً وقضايا العنف ضد المرأة ، واستلام الشكاوى من خلال أرقام الهاتف الساخن ومكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومى للمرأة .

تطبيق التدخلات المجتمعية لتمكين الحماية والمنع من خلال نظم الإبلاغ عن ضحايا العنف .

دعم الحملات الشبابية على مستوى الدولة لمكافحة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة .
تحديث الملاجئ الحضرية وتدريب العاملين بها على التعامل مع ضحايا العنف وإدخال تحسينات في البنية التحتية المادية صغيرة ومتوسطة الحجم تراعي الفروق بين الجنسين لزيادة الأمان والسلامة للنساء والفتيات في الأماكن الحضرية .

تمكين الفتيات والشباب لقيادة التغييرات في المعرفة والاتجاهات والمارسات التي يحتمل أن تؤدي إلى خفض الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وختان الإناث . زيادة قدرة الفتيات على صنع الخيارات الحياتية الاستراتيجية ، وزيادة فرص حصول الفتيات على المعلومات والمهارات والدعم الاجتماعي وتسهيل قدرتهن على صنع مستقبل مختلف والتأثير على المحكمين في حياتهن مثل الآباء والأزواج وقادرة المجتمع .

ضمان أن تكون نظم وخدمات حماية الأطفال أكثر حساسية لمشكلة ختان الإناث والزواج المبكر والموسمي وغيرها من الممارسات الضارة والتعامل معها بشكل مناسب .
دعم المبادرات القانونية والسياسية ، وإنفاذ القانون ، وتعزيز نظم الرقابة والبيانات وبناء قدرات المسؤولين عن إنفاذ القانون والعاملين في المجال الطبي ومقدمي خدمات الحماية لخلق بيئة تكينية للفتيات المراهقات .

الجهة الحكومية المصرية الناظرة	الأهداف / المؤشرات	تنفيذ	البرامـج
دعم التطوير المؤسسي لوزارة العدل وإجهزتها التابعة لها من خلال توفير برنامج التدريب المتخصص للقضاة والموظفين في المنظمة القضائية، وسوف يتم تحديد الموضوعات استناداً إلى تقييم المحاجات وقد تتضمن الموضوعات المتعلقة بالقانون الدولي والقوانين المصرية الصادرة مؤخرأً وإدارة العدالة الجنائية وتسوية النزاعات التجاريه والماليه وتحسين القدرات الفنية والإدارية.	الأهداف: دعم مصر في بناء سيادة القانون والحكم الرشيد من خلال تعزيز قدرات القضاة، المصري متضمناً القضاء المصري، وبناء القدرات المؤسسة للمركز القومي للدراسات القضائية الحالي.	سبتمبر ٢٠٢١ حتى ٣٠ سبتمبر	لتحصيل الأدلة:
ذات الصفة فنياً وتعزز مهارات أعضاء هيئة التدريس من خلال برنامج تدريب المحاكم وموظفي المحاكم المستفيدين من تحسين الأدوات أو المنهج التعليمية. بينما، المعرفة بافضل الممارسات في التعليم القضائي وأساليب التدريس من خلال الجولات الدراسية الدولية المقارنة ذات الصلة.	المؤشرات: عدد القضاة وأعضاه، المنظمة القضائية المدربين بعد التدريب من الحكومة الأمريكية. بناء القدرات المؤسية للمركز للمدراسات القضائية والأكاديمية القضائية المخطط إنشاؤها وذلك المحاكم المستهدفة تقديم التدريبات الفعالة لتدريب إداره القضايا. أن تتمكن نسبة المضادات المشاركين على تحسين مهارات إدارة القضايا. فهم الأمور القانونية الهامة.	بعد التدريب من الحكومة الأمريكية.	لتحصيل الأدلة:
الدراسية الدولية المقارنة ذات الصلة.			

المرأة المغربية المصرية المناظرة	تفاصيل الأنشطة	الأهداف / المؤشرات	البرامح	مدة التنفيذ
الجهة الحكومية المصرية المناظرة	مكتب رئيس الوزراء، مسح اهتمامات الجهة الحكومية	دعم الشطورة المستمر للعمليات الديقراطية والانتخابية والسياسية في مصر من خلال العمل على تحقيق الأهداف التالية: تحسين إدارة الهيئة القومية للانتخابات، وزرادة فهم ومشاركة المواطنون، وتوفير المعلومات للمنتقشات والعلميات الانتخابية، وزرادة فهم ومشاركة للانتخابات.	الانتخابات	٣٠١٩
المجلس القومي للمرأة، وزارة البيئة	اللقاء التوضيعي: عدد المترددين على الإقتراع	اللقاء التوضيعي: تقل المعرفة وبنها، قدرات العديد من الجهات المعنية بالمشاركة في العملية الانتخابية والسياسية.	اللقاء التوضيعي: عدد المترددين الذين يلتقطون التدريب على الإقتراع والمقرر المدني.	٣٠٢١
المجلس القومي للمرأة، وزارة البيئة	اللقاء التوضيعي: عدد النساء اللواتي يشاركن في انتخابات مجلس المرأة	اللقاء التوضيعي: تغير الأطر السياسية والقانونية للتعامل مع كفالة أشكال العنف ضد المرأة ومنعها، ووزارة النساء والجنسانية.	اللقاء التوضيعي: عدد النساء اللواتي يشاركن في انتخابات مجلس المرأة	٣٠٣٢
المجلس القومي للمرأة، وزارة البيئة	اللقاء التوضيعي: عدد القراءين، أو السياسات أو الإجراءات التي تم ضياغتها، أو عرضها، أو اعتقادها لتحسين منع أو الاستجابة للعنف الجنسي أو العنف ضد المرأة، وتحسين الخدمات القانونية والنفسية المتقدمة لضحايا العنف ضد المرأة.	اللقاء التوضيعي: عدد القراءين، أو السياسات أو الإجراءات التي تم ضياغتها، أو عرضها، أو اعتقادها لتحسين منع أو الاستجابة للعنف الجنسي أو العنف ضد المرأة، وتحسين الخدمات القانونية والنفسية المتقدمة لضحايا العنف ضد المرأة.	اللقاء التوضيعي: عدد القراءين، أو السياسات أو الإجراءات التي تم ضياغتها، أو عرضها، أو اعتقادها لتحسين منع أو الاستجابة للعنف الجنسي أو العنف ضد المرأة، وتحسين الخدمات القانونية والنفسية المتقدمة لضحايا العنف ضد المرأة.	٣٠٣٢

المراقبة المفتوحة	الأهداف / المؤشرات	مدة التنفيذ	البرامح
اللجنة الوطنية المصرية المأذورة	تفاصيل الأنشطة		
	<p>زبادة المخدمات القانونية المقدمة للنساء في المناطق المستهدفة من خلال جلسات زراعة الورقى، وتقديم الدعاوى القضائية ضد المتحرشين المهاجرة غير الشرعية جنسياً، وقضى العنتف ضد المرأة واستلام الشكوى من خلال الخط الساخن ومسكّتب والإنجيزر بالبشر.</p> <p>الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة. تطبيقات الدخولات المجتمعية لتمكين الحسنية والعنف من خلال نظم الإبلاغ عن ضحايا العنف من خلال أرقام الخط الساخن ومسكّتب الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة.</p> <p>تطبيق التدخلات المجتمعية لتسكين الحسنية والعنف من خلال نظم الإبلاغ عن ضحايا العنف. دعم الحالات الشهنية على مستوى الدولة لكافحة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة.</p> <p>تدريب الملاجئ الخضراء وتدريب العاملين بها على التعامل مع ضحايا العنف وإدخال تحسينات في البنية التحتية المادية صغيرة</p>	<p>عدد المواطنين الذين حصلوا على خدمات منع العنف القائم على النوع (مثل الخدمات الصحية، والقانونية، والاستشارات النفسية والاجتماعية، واللاجئين، وخطوط الاتصال الساخنة، وغيرها).</p> <p>نسبة المواطنين المستهدفين الذين ينظرون إلى العنف القائم على الواقع على أنه أمر غير مقبول.</p>	

المجتمع المغربي المصرية المنشورة	تفاصيل الأشططة	الأهداف / المؤشرات	مدة التنفيذ	البرامح
	<p>ومشসطة المجمم تراعي الفروق بين الجنسين</p> <p>لرادة الأمان والسلامة للنساء والذين في</p> <p>الأماكن المخضبة.</p> <p>تمكين الشباب لقيادة التغييرات في</p> <p>المعرفة والإيجابيات والممارسات المحتفل حدوثها</p> <p>وكذلك خفض الممارسات الضارة مثل زواج</p> <p>الأطفال وختان الإناث. زيادة قدرة النساء على</p> <p>صنع الميزارات المبنية الاستراتيجية، وزرادة</p> <p>فرص حصول الفتيات على المعلومات والمهارات</p> <p>والدعم الاجتماعي ويسير قدرتهن على صنع</p> <p>مستقبل مختلف والتأثير على التحكمين في</p> <p>حياتهن مثل الآباء والأزواج وقدرة المجتمع.</p> <p>ضمان أن تكون نظم وخدمات حماية الأطفال</p> <p>أكثر حساسية لشكلة ختان الإناث والزواج</p> <p>المبكر والموسمى وغيرها من الممارسات الضارة</p>			

المراقب الجغرافية المجتمع المركبة المصرية الماظرة	الأهداف / المؤشرات تفاصيل الأنشطة	مدة التنفيذ البرنامج
	<p>والتعامل معها بشكل مناسب، دعم المبادرات القانونية والسياسية، وافتتاح القنوات، وتعزيز نظم الرقابة والبيانات وبناء قدرات المسؤولين عن النفاذ القاضي والعاملين في المجال الطبي وتقديمي خدمات الحصانية لخلق بيئة تكينية للتباين المراهنات.</p>	

المشروع / البرنامج: يشير إلى النشاط بشكل عام أو مجموعه التدخلات المنفذة على مدى فترة زمنية محددة لتحقيق نتيجة تصورها معاينة (الغرض من المشروع)

من خلال حل مشكلة ما .

مسقطة التدريب: تشير إلى مراجعيد بدء واستكمال اتفاق المساعدة الشامل أو أي موعد آخر قد يتعلق بمشروع أو برنامج معين .

الأهداف / المؤشرات : حسب ما نص عليه هذا الاتفاق .

تفاصيل الأنشطة : هي فقرات توضح الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع أو البرنامج المعنى .

المجتمع المركبة المسؤولة : هي الكيان (أو الكيانات) المسؤول عن هذا المشروع/ البرنامج في الحكومة المصرية .

المرجع المفترضى : هو المنظمة المسوقة لتنفيذ التدخلات فيها .

٧- أدوار ومسؤوليات الأطراف :

ستقوم كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي بإدارة هذا الاتفاق معاً ، ولا سيما التوقيع على الاتفاق وتعديلاته .
وستعمل الوزارات/ الجهات الواردة أدناه بوصفها الوكالات المنفذة (أو الجهة المصرية الرئيسية المسئولة عن التنفيذ) .

سوف تقوم وزارة العدل بدور الوزارة المنفذة لنشاط سيادة القانون . أما فيما يخص نشاط دعم الانتخابات فستكون الهيئة القومية للاحتجابات التابعة لمكتب رئيس الوزراء هي الجهة المنفذة لهذا النشاط . وستكون وزارة التضامن الاجتماعي وكذلك المجالس القومية للمرأة والسكان . والأمومة والطفولة واللجنة الوطنية التنسيقية لمنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الوزارات/ الجهات المنفذة لأنشطة حقوق الإنسان .

يمكن تنفيذ الأنشطة المملوكة بموجب هذا الاتفاق من قبل الحكومة المصرية ومجموعة تضم الولايات المتحدة ، والمؤسسات الحكومية المصرية ، والمؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية العاملة بموجب المنح والاتفاقات التعاونية والعقود لدعم لهذا الهدف .

(١) المعنوـج - الحكومة المصرية :

سوف تقوم الحكومة المصرية ، باعتبارها الجهة التي تقدم الخدمات العامة في مصر ، بوضع سياسات ومبادئ ، توجيهية للبرامج يكون على شركاء التنمية الالتزام بها عند تقديم المساعدة . وستكون الوزارات/ الجهات المذكورة أعلاه ، نيابة عن الحكومة المصرية ، مسئولة عن تنفيذ الأنشطة بشكل عام ، كما تتولى مسئولية ضمان توافر الموظفين والبنية التحتية المناسبة لدعم الأنشطة التي سيتم تنفيذها وفق هذا الاتفاق . وبالإضافة إلى ذلك ، فهي مسئولة عن التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لاستعراض أولويات البرنامج ومنهجياته ، والمشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

تتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، بصفتها الوكالة الممولة لهذا الاتفاق ، مسئولية تنفيذ العقود والمنح وآليات التنفيذ الأخرى لتنفيذ الأنشطة المطلوبة لتحقيق النتائج الموضحة في هذا الاتفاق . مع مراعاة الوقت الكافي للتخطيط المسبق الملائم وتحقيق أقصى قدر من فاعلية البرنامج ، ستتدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مثل هذه المنح ، الاتفاques التعاونية والعقود ، أو التعديلات الجوهرية على نطاق هذه المنح^(١) بعد التشاور مع الوزارة أو الوكالة المعنية .

بعد تنفيذ هذه العقود أو المنح أو الاتفاques التعاونية وفقاً للفقرة أعلاه ، بما في ذلك التشاور حسب الاقتضاء ، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سوف تبلغ الحكومة المصرية بالعقود الجديدة بموجب اتفاق المساعدة هذا أو أي تغيير جوهري في نطاق العقد القائم بموجب اتفاق المساعدة هذا باستخدام صيغة الجدول الواردة في المرفق رقم (٢) . وسيكون هذا الإجراء لأغراض الإخطار فقط وسوف يتم دوريًا بشكل ربع سنوي . ويعرض المرفق رقم (٢) بالتفصيل ، عند تقديمها وفقاً للفقرة الواردة أعلاه وشروط هذا الاتفاق ، اسم الجهة المنفذة الرئيسية ، وأنشطة هذا البرنامج ، ومناطق التركيز الجغرافي المتوقعة ، إن وجدت . وستعكس هذه الأنشطة التعاون الذي تم التوصل إليه في الملحق رقم (١) بشأن أولويات القطاع العام .

٨ - الرقابة والتقييم:

سوف تستخدم المؤشرات المحددة أعلاه لتتبع وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف هذا الاتفاق وكذلك التأثير في تحصيص الموارد المالية ومراقبة الأداء . وسوف توفر نظم معلومات الإدارة وتقارير الأنشطة الأساسية للتقييمات السنوية لدى التقدم الشامل نحو

(١) التعديلات الشأنوية في نطاق العمل، أو زمن التنفيذ، أو الميزانية، مثل تجديد مدة استكمال المنحة لمدة ٦ أشهر، لن تعد تعديلات جوهرية لأغراض هذا البند بما في ذلك جدول المعلومات بالمرفق (٢) .

تحقيق أهداف البرنامج وغاياته . ولذا سوف تشمل جميع الأنشطة المملوكة بموجب هذا الاتفاق متطلبات إعداد التقارير لمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المصرية على مراقبة إنجازات جميع أهداف الأداء ونتائجها . وستعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً بالتعاون مع الشريك المناسب باستخدام بيانات الأداء كأساس للتوصية بتعديل الأهداف والمؤشرات والأنشطة .

وسوف تستند معايير الأداء على العديد من المصادر منها الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الدراسات المملوكة وتقارير أنشطة الشركاء . وسوف يساعد الجزء الخاص بالرقابة والتقييم من هذا الاتفاق في جمع البيانات لقياس الأداء لتحقيق النتائج الموضحة أعلاه ونتائج الاتفاق والنتائج الخاصة بكل مشروع ونشاط ونقطة إنجاز .

ومن أجل ضمان حصول حكومتي مصر والولايات المتحدة على البيانات والتحليلات اللازمة لرصد البرنامج على نحو فعال وإجراء التعديلات حسب الحاجة ، ستوضع خطة قوية للرقابة والتقييم من أجل تحقيق النتائج المستهدفة من مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشارك . وسيتم إجراء تقييمات منتصف المدة والتقييمات النهائية لتقييم أثر البرنامج المتوقع والوقوف على مشكلات التنفيذ . وقد يتم إجراء تقييمات حسب الحاجة للإجابة على بعض التساؤلات الخاصة بتصميم وتنفيذ البرنامج .

الخططة البالية التوضيحية لاتفاقية المساعدة لمبادرات الادارة الحكومية وبرنامج المشاريع رقم (٢٩٤/١) (٢٦٣-٢٩٤)

(**) يشمل هذا المبلغ مليون دولار أمريكي من حساب الأموال المخصصة لقطعان البقرarter من جـ.مـ من مدفوعات القوارب الأمريكية من مساهمة المجتمعية ونذاكر الطيران .

نموذج جدول المعلومات

يجب تقديم جدول المعلومات حول المنح المقدمة وفق هذا الاتفاق بشكل منتظم (بما لا يقل عن تقرير كل ثلاثة أشهر أو حسبما يتتفق عليه الأطراف كتابةً) لأغراض الإخطار فقط وبعكس هذا التقرير المنح الجديدة أو التعديلات الجوهرية^(١) في نطاق أي منحة حالية .

الجهة الحكومية المسئولة	الموقع الجغرافي	الأنشطة	الميزانية المقدرة	الزمن المقدر للتنفيذ	اسم الجهة المنفذة الرئيسية

اسم الجهة المنفذة الرئيسية : هو اسم الشريك المنفذ الذي أبرم اتفاق المنحة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

الزمن المقدر للتنفيذ : هو المدة الزمنية المنصوص عليها في عقد ترسية المنحة لاستكمال شروط المنحة .

الميزانية المقدرة : هي المبلغ المخصص لتنفيذ المنحة .

الأنشطة : هي التدخلات المنفذة ضمن تنفيذ المنحة بواسطة الشريك المنفذ للوكالة الأمريكية لتحقيق أهداف اتفاق المساعدة .

الموقع الجغرافي : هو المنطقة التي يتوقع أن تتم فيها التدخلات .

الجهة الحكومية المسئولة : هي الجهة الحكومية المصرية (أو الجهات) المسئولة عن تنفيذ هذا النشاط .

(١) التعديلات الشائنة في نطاق العمل، أو زمن التنفيذ، أو الميزانية، مثل تجديد مدة استكمال المنحة لمدة ٦ أشهر، لن تعد تعديلات جوهرية لأغراض هذا الجدول .